الأمم المتحدة

A/C.6/69/SR.6

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
19 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد مانونجي ..... (جمهورية تترانيا المتحدة)

ثم: السيدة ميليكاي ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٨٢ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62402X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٨٢ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/69/181 و A/68/213/Add.1) (تابع)

١ - السيد حتّي (لبنان): قال إن سيادة القانون تعد حجر الزاوية في المجتمعات الحرة والديمقراطية وترتكز على قيم غير ملموسة مثل ضمان الحقوق الأساسية، بما في ذلك القدرة على اللجوء إلى العدالة، وهو الأمر المترسخ في النظام القانوني اللبناني. ويكرس دستور البلد حق الشخص في عرض قضيته أمام محكمة نزيهة ؛ ، كما تضمن التشريعات المحلية حق المواطنين وغير المواطنين في طلب الانتصاف أمام المحاكم تمشيا مع مبدأ عدم التمييز. ويهدف قانون صدر مؤخرا بشأن العنف العائلي إلى ضمان حقوق وسلامة النساء والأطفال وتمتعهم بحق التقاضي، بما في ذلك التحقيق في الشكاوى على يد مدع عام وقيام وحدة خاصة ضمن قوى الأمن الداخلي بمعالجتها.

٢ - وأضاف قائلا إن إمكانية اللجوء إلى العدالة تعني المعرفة بالقانون، والدستور اللبناني ينص، تبعا لذلك، على أن القوانين لا تصبح نافذة إلا بعد أن تنشر في الجريدة الرسمية. وذكر أن حكومته تتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة لزيادة الوعي بالمنظومة القانونية المحلية بين الأجانب. فعلى سبيل المثال، وضعت السلطات الوطنية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومنظمات لبنانية غير حكومية، عقدا موحدا لحماية العمال المترليين المهاجرين. ويجب أن تكتب هذه العقود باللغة العربية وبلغة يفهمها العامل.

٣ - واختتم قائلا إن حكومته، تمشّياً مع التزامها بمبادئ العدالة الدولية، المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وباقي المعايير الدولية ذات الصلة وكذلك مع تصميمها على مكافحة الإرهاب، تواصل متابعة عمل المحكمة الخاصة للبنان سعيا إلى الكشف عن الحقيقة وتخفيف معاناة أسر الضحايا وإنهاء الإفلات من العقاب. ويود وفده أن يعرب عن تقديره للفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون للأنشطة التي يقوم بها من أجل النهوض بسيادة القانون، والتي توطد بلا شك الدعائم الثلاث التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة، ألا وهي حقوق الإنسان، والسلام والأمن والتنمية.

٤ - السيدة موكاسا (جمهورية تترانيا المتحدة): رحبت بتركيز المناقشة الحالية على تبادل الممارسات على الصعيد الوطني في تعزيز سيادة القانون من خلال القدرة على اللجوء إلى العدالة، وقالت إن المبدأ الرئيسي لسيادة القانون على الصعيد الوطني هو مساءلة جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العمومية والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، مع احترام القوانين التي تصدر علنا والتي تطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، والتي تتفق مع العدالة الطبيعية والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الدولي، تشكل سيادة القانون جزءا لا يتجزأ من التعايش السلمي والتعاون فيما بين الأمم. وفي سياق الأمم المتحدة، يستلزم هذا المبدأ احترام الميثاق.

٥ - وتابعت حديثها قائلة إن جمهورية تترانيا المتحدة تعكف على صياغة دستور جديد بهدف كفالة حكومة تتقيد بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية. وستكون القدرة على اللجوء إلى العدالة دعامة مهمة للإطار القانوني الجديد. ووعيا من حكومتها بأهمية ضمان اللجوء إلى العدالة لكافة الأفراد والجماعات، فإنها تسعى إلى رفع عدد المدعين العامين والقضاة وبناء محاكم جديدة وتجديد المحاكم القديمة واعتماد طريقة تصريف العدالة عن بعد. وقد أتاح إنشاء

كلية للحقوق ولجان للتعجيل بالبت في القضايا إمكانية أكبر للحصول على التمثيل القانوني واللجوء إلى العدالة في إطار زمني أنسب. ويشجَّع المحامون على تمثيل أعضاء الفئات الفقيرة والمهمشة والضعيفة بدون مقابل، ويوجد مشروع قانون قيد الدراسة سييسر الحصول على المعونة القانونية. كما سيعترف القانون الجديد بالمساعدين القانونيين باعتبارهم مقدمين مهمين للمساعدة القانونية في المناطق الريفية. ولن تساعد التدابير الرامية إلى فصل التحقيق عن المحاكمة في القضايا على ضمان تطبيق العدالة فحسب، ولكنها ستساعد أيضا على ضمان أن يكون تطبيقها ظاهرا للعيان.

٦ - واختتمت قائلة إن النظم القانونية تقوم بدور هام في عمليات التنمية، بما في ذلك بناء الدولة وتكريس المبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وإنشاء المؤسسات وتعزيزها وتنظيم العلاقات الاقتصادية. ولا يمكن للحكومات اجتذاب الاستثمارات التي ستساهم في التنمية إلا في مثل هذه البيئة التمكينية. وتتعزز عمليات التنمية حيث تكون العدالة ظاهرة للعيان، ولكنها تتقوض حيث لا تكون كذلك. ويتعثر تحقيق التنمية بسبب حواجز من قبيل الأمية والفقر وترهل الآليات القانونية والنقص المزمن في التمويل ونقص الموظفين، حيث تشكل الحواجز تحديات طويلة الأمد أمام توفير العدالة تزيد من تهميش الفئات الاجتماعية مثل الفقراء والنساء والأطفال وذوي الإعاقة. ورغم أن مواجهة تلك التحديات تتطلب بذل جهد أكبر وتوفير المزيد من التمويل على مستوى القواعد الشعبية، فقد استطاعت الجهود الطويلة الأمد التي بذلتها حكومتها من تحقيق بعض التقدم في التصدي لها، بما في ذلك إنشاء وحدة للمساعدة القانونية بوزارة العدل. وقد دعم الشركاء الإنمائيون الحكومة في تعزيز القدرة على اللجوء إلى العدالة على الصعيد المحلي. ومن أمثلة ذلك مرفق الخدمات القانونية الذي أنشئ في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع الدانمرك. وهكذا أصبحت القدرة على اللجوء إلى العدالة تتحول إلى واقع تدريجي بالنسبة للفقراء.

٧ - السيدة سندوفال (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا تسترشد في علاقاتها بمبادئ الاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير والكرامة والاحترام والوحدة والتضامن. وتعمل حكومتها على تعزيز مُثُل السلام والأمن الدوليين في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف وهي ترى أن المعايير القانونية الدولية والمعايير المحلية لا يمكن أن تتوافق كليا إلا من خلال تطبيق سيادة القانون.

٨ - وأضافت قائلة إن نيكاراغوا تدعم بشكل كامل الدولة والشعب الفلسطينيين في كفاحهما من أجل تحقيق السلام والعدالة والاستقلال وتؤكد على حقهما في استخدام كافة الوسائل القانونية، بما في ذلك أن يصبحا عضوا في الهيئات الدولية وطرفا في جميع الصكوك الدولية، لكي تطبق سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على نحو عادل وشفاف. وتلتزم نيكاراغوا دائما بمبادئ الصداقة والتضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب وقد سعت إلى حل المنازعات سلميا باستعمال الوسائل المتاحة في إطار القانون الدولي، لا سيما من خلال محكمة العدل الدولية، التي تحث نيكاراغوا جميع الدول على احترام ولايتها القضائية. وهي طرف في عدة صكوك دولية، وتفي بالتزاماتها الدولية عن حسن نية وتتعهد بتعزيز القانون الدولي والدفاع عنه.

٩ - وأردفت قائلة إن وفدها يدين بشدة أولئك الذين يبنون علاقاتهم الدولية ، مثل الحصار الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على دولة كوبا الشقيقة. وتطالب حكومتها برفع هذا الحصار. وتعاني بلدان أخرى ظلما من عقوبات وتدابير اقتصادية قسرية، مما يقوض المقصد الحقيقي للأمم المتحدة ويمنع التحقيق التام لسيادة القانون. وتتوقف سيادة القانون، إضافة إلى ذلك، على إصلاح الأمم

المتحدة، التي ينبغي أن تكون هي حاملة لواء الشفافية والديمقراطية ومشاركة المجتمع الدولي برمته في حل المشاكل العالمية. ويجب، في إطار عملية الإصلاح، تعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الهيئة ذات العضوية العالمية المكلفة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

١٠ - وختاما، أوضحت أن من بين الدعائم المميزة لحكومة بلدها الديمقراطية المباشرة والمشاركة النشيطة للشعب، مما يمكّن المواطنين من تنظيم أنفسهم واقتضاءالاستجابة لمطالبهم وإحداث أثر مباشر على القرارات. ومن المهم ، مع ذلك، الإقرار بأنه ليس ثمة نموذج للديمقراطية قابل للتطبيق عالميا. فعلى مر التاريخ، على درجت الشعوب على تنظيم نفسها وفقا لعاداتها ووضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم، يجب أن يكون التعاون الدولي برمته، لا سيما إذا كان موجها لبناء القدرات الوطنية، متمشيا مع الاحتياجات الوطنية، مع الاحترام التام للسيادة وحق تقرير المصير.

١١ - السيد بافليشينكو (أوكرانيا): قال إن موضوع سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفده. وقد لاحظ التقرير الأول لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان بأوكرانيا أن هناك مشاكل خطيرة فيما يتعلق بسيادة القانون، بما في ذلك تفشي الفساد الذي يشجعه كبار المسؤولين في نظام يانوكوفيتش وإساءة استعمال السلطة بانتظام من جانب الشرطة وباقي موظفي إنفاذ القانون، وعدم وجود سلطة قضائية مستقلة، وهذه هي من العوامل الرئيسية التي دفعت شعب أوكرانيا إلى الأخذ بزمام الأمور.

١٢ - ومضى يقول إنه رغم الاعتداء الأجنبي الذي لا تزال أوكرانيا تواجهه، نجح البلد في إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية وعادلة وشفافة وفي توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، صدق عليه البرلمانان الأوكراني والأوروبي بتزامن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويعد هذا الاتفاق وثيقة تاريخية تضع أساسا قويا لتنفيذ الإصلاحات المحلية فيما يخص سيادة القانون ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية وسائر الحقوق. وبعد التصديق عليه، قدم الرئيس بوروشينكو استراتيجية تعطي الأولوية للإصلاحات فيما يتعلق بمكافحة الفساد وإنفاذ القانون والأمن والدفاع واللامركزية وحكم الدولة. وشدد على أن الإصلاحات يجب أن تتحقق من خلال تضافر جهود جميع فروع الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية. وقد أثبت اعتماد تشريعات لمكافحة الفساد وقانون لتطهير الحكم مؤخرا تصميم الحكومة على اتخاذ إجراءات من أجل إصلاح البلد وتجديده. وستضمن الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في نهاية تشرين الأول/أكتوبر تمثيل جميع فئات السكان في عملية الحكم وستتوج اكتمال عملية تحديد الحكومة المركزية.

١٣ - واستطرد قائلا إن الحكومة واعية بالحاجة إلى حوار شامل مع المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعات مسلحة غير مشروعة. وقد اعتمد البرلمان مؤخرا قوانين تتعلق بالحكم الذاتي المحلي المؤقت في بعض المقاطعات من منطقتي دونتسك ولوهانسك، ومن المزمع تنظيم انتخابات محلية في بعض أجزاء هاتين المنطقتين بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر. كما أقر البرلمان قانونا بشأن منع ملاحقة ومعاقبة الأشخاص الذين تربطهم صلة بأحداث وقعت في منطقتي دونتسك ولوهانسك، رغم أن هذا الإجراء أدى إلى نقاش جدي داخل المجتمع.

١٤ - وتابع قائلا إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي يعد أساسا للسلام والاستقرار الدوليين، وشرطا أساسيا لمنع النزاعات وتسويتها وضمان إمكانية التنبؤ بالعلاقات الدولية وشرعيتها. وهو يبدأ بالتقيد الصارم بميثاق

الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الأخرى السارية المفعول. وقد شكل عدم المساءلة عن خرق الميثاق والمعاهدات الدولية والإفلات من العقاب عليهما عاملين رئيسيين ساهما في العدوان الأخير على أوكرانيا واحتلال القرم والشروع في ضمها. وكان ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء لمنع هذا النزاع لإحلال السلام والاستقرار بالمنطقة. ومن سوء الحظ أن إساءة استخدام حق النقض من قبل عضو دائم من أعضاء مجلس الأمن عرقل أي تدابير عملية من جانب المجلس. فقد ارتكبت هذه الدولة –التي اعترفت من قبل بحدود أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفقا للمعاهدات الثنائية النافذة ذات الصلة– باستخدامها حقها في النقض، عملا عدوانيا ضد بلده.

١٥ - وأردف قائلا إن العضوية الدائمة في مجلس الأمن يترتب عليها واجب التصرف بمسؤولية لصون السلام والأمن في العالم. وتضعف إساءة استخدام امتيازات الأعضاء الدائمين سلطة المنظمة ومصداقيتها وتقوض مبادئ الميثاق. ولذلك، يرحب وفده بالمناقشات الرامية إلى منع استخدام حق النقض في القضايا التي تنطوي على أعمال وحشية جماعية. وهناك حاجة إلى مدونة لقواعد السلوك لكفالة امتثال جميع الدول الأعضاء للمعاهدات الدولية، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. كما أن ثمة حاجة ملحة إلى وضع صك ملزم قانونا ذي ضمانات فعالة بالنسبة للدول التي تتخلى طواعية عن أسلحتها النووية.

١٦ - وفي الختام، أكد أن وفده يرحب بدور محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وسائر المؤسسات القضائية الدولية والهيئات التحكيمية في تعزيز السلام والعدل. وهو يدعم بقوة دور الأمم المتحدة فيما يخص سيادة القانون والقانون الدولي. ومع ذلك، لا يمكن للمنظمة أن تؤدي هذا الدور بنجاح، دون إيجاد حل ملائم للتحديات والثغرات الرئيسية التي تمنعها من أن تصبح طرفا فاعلا ناجعا على الصعيد العالمي في مجال الأمن.

١٧ - السيد زويدو (إثيوبيا): أعرب عن تقديره للدعم الذي تتلقاه إثيوبيا من الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الخطط الوطنية للتصدي للاتجار بالبشر وصياغة استراتيجية جديدة للمساعدة القانونية، وقال إن بلده يولي اهتماما كبيرا للدور الرائد الذي تضطلع به المنظمة في تشجيع وتنسيق الجهود الدولية للنهوض بسيادة القانون، ويسانده. وسيادة القانون أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين وينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول في جميع مجالات الحياة. ويشكل التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي أساسا لمنع نشوب النزاعات ويمكن الشعوب والبلدان من تركيز اهتمامها على تحديات التنمية. ومع ذلك ورغم أن هناك تعبيرا عاما عن الالتزام بسيادة القانون، ليس بوسع الكثيرين أن يدعوا أنه ليست لديهم أي نواحي قصور في الالتزام به.

١٨ - واختتم قائلا إن حكومته تسعى إلى كفالة تطبيق سيادة القانون، إدراكاً منها لكونه وسيلة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ويعتبر الحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء قدرات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني عناصر أساسية لتحقيق رؤية البلد واستدامة النمو الاقتصادي السريع العريض القاعدة. ويكتسي تعزيز مشاركة الجمهور على جميع مستويات الحكم أيضا أهمية حاسمة في ضمان شفافية الإدارة العامة ومساءلتها. وخلال السنوات العشرين الماضية، تحقق قدر كبير من التقدم، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد، ولذلك فحكومته سترحب بالدعم المتواصل من جانب الأمم المتحدة، خاصة في مجال بناء القدرات. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد مساعدتها للبلدان

النامية في تطبيق وتعزيز سيادة القانون، على نحو ما تطلبه تلك البلدان، مع مراعاة أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية.

١٩ - السيد فام كوانغ هيو (فييت نام): قال إن التطبيق التام لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي للجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحماية الفعالة لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تستند جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تطبيق سيادة القانون إلى مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام السلامة الإقليمية.

٢٠ - وأضاف قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستصبح في عام ٢٠١٥ جماعة متينة من حيث الارتكاز على القواعد. وقد ساهمت فييت نام بفعالية في بناء جماعة متماسكة سياسيا ومتكاملة اقتصاديا ومسؤولة اجتماعيا، وتبقى ملتزمة بذلك، مما سيساعد في جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلام واستقرار وازدهار تستند إلى القانون الدولي ولديها قواعد ومعايير مشتركة. وفي هذا الصدد، يشدد وفده على أهمية التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي والتعجيل بإبرام مدونة قواعد سلوك خاصة ببحر الصين الجنوبي.

٢١ - واختتم بالقول إن فييت نام ملتزمة بتعزيز وتطبيق سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وفقا للمبادئ الرئيسية للميثاق. وقد نقحت دستورها بغية بناء دولة خاضعة للقانون، لصالح الشعب وبه ولأجله، ومن ثم الإسهام في البناء الوطني والتكامل الدولي. وستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأطراف الفاعلة ذات الصلة في المجتمع الدولي بغية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

٢٢ - السيد كابكتولان (الفلبين): أكد من جديد دعم وفده لإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/RES/67/1)، الذي شدد على حق الجميع في اللجوء إلى العدالة على قدم المساواة، وقال إن دستور الفلبين وقواعدها القضائية تنص على ألا يحرم أي شخص من المساعدة القانونية بسبب الفقر. فالفقراء معفون من دفع رسوم المحاكم، وفي القضايا الجنائية، للمعوزين الحق في محام تكفل نفقاته الدولة. ويطلب من المحامين وطلبة القانون إسداء الخدمة للعملاء المعوزين من خلال برنامج للمساعدة القانونية. وتعالج مجموعة من الموظفين القانونيين المعاونين داخل المجتمعات المحلية القضايا التي تكون موضع اهتمام عام. ويعمل نظام عدالة البارانغاي كصلة وصل بين نظامي العدالة الرسمية وغير الرسمية. وترتكز الوساطة أو التحكيم في هذا النظام بصورة أساسية على العقوبات الاجتماعية لتسوية النزاعات الصغيرة.

٢٣ - وتابع قائلا إن مسلمي منداناو يطبقون أحكام الشريعة ومبادئها التي تدعو إلى الإنصاف والعدالة. ويعترف قانون حقوق السكان الأصليين لعام ١٩٩٧، وهو أول قانون في العالم بشأن مناطق الأسلاف ، بحقوق الشعوب الأصيلة والجماعات الثقافية، ويحميها ويعززها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لقواعدها العرفية في آليات العدالة غير الرسمية. ويشكل إيجاد بيئة قائمة على حماية النساء والأطفال ومساندتهم سياسة وطنية، وتعزز عدة قوانين حقوق المرأة وتحميها وتعترف بدورها كشريك كامل في التنمية وبناء الدولة. وقد أتت الفلبين في المرتبة الخامسة في الطبعة الأخيرة من التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين الصادر عن المحفل الاقتصادي العالمي، كما أن أداء النساء أفضل الآن من أداء الرجال في جميع مستويات التعليم ولديهن فرص مساوية، إن لم تكن أفضل، للجوء إلى العدالة. وللمحاكم العائلية، التي

أنشئت في عام ١٩٩٧ لحماية حقوق الأطفال وتعزيز رفاهيتهم ومصالحهم، ولاية قضائية حصرية وأصلية على قضايا الأطفال والعائلات. ويأخذ نظام التحقيق مع الأحداث الجانحين بعين الاعتبار ظروفهم الخاصة.

٢٤ - وأوضح أن الفلبين لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بالقدرة على اللجوء إلى العدالة، شأنها شأن جميع البلدان النامية. وتسعى حكومتها إلى بناء ثقة السكان في النظام القانوني، مسخرة التكنولوجيا الحديثة لنشر المعلومات القانونية، لا سيما في الأجزاء البعيدة من البلد، والإعلان عن المساعدة القانونية المجانية للفقراء. وتسعى السلطة القضائية إلى إنفاذ الأحكام بطريقة منصفة وعادلة وسريعة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الفلبين تولي، على الصعيد الدولي، أهمية كبرى للسلام والأمن وسيادة القانون. وفي رسالة وجهها إلى الأمين العام مؤخرا (A/69/401)، حدد موقف حكومته من التسوية السلمية للمنازعات في بحر الصين الجنوبي وقدم خطة عمل ثلاثية. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصك الأساسي لتسوية المنازعات البحرية، وينبغي للدول الأعضاء في هذا الصك أن تبين بوضوح حدود مناطقها البحرية وأن تعلن عنها، لكي يكون لدى الدول الأعضاء الأخرى يقين أكبر فيما يخص مجالاتها البحرية. وتتضمن خطة العمل الثلاثية المقترحة نهجا إجرائية فورية ومتوسطة ونهائية للتصدي للأنشطة المثيرة للاستفزاز والمُزعزعة للاستقرار في بحر الصين الجنوبي. ويمكن الأخذ بهذه النهج الإجرائية بشكل متزامن، دون المساس بالمطالبات الإقليمية.

٢٦ - واسترسل قائلا إنه، على مستوى النهج الإجرائي الفوري، تدعو الخطة إلى وقف بعض الأنشطة التي تزيد من حدة التوتر، مثل السكن في المناطق غير المأهولة، بما في ذلك الاستصلاح الضخم، الذي يخرق الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي لعام ٢٠٠٢. وعلى مستوى النهج الإجرائي المتوسط، وبغية معالجة التوترات إلى غاية الوصول إلى تسوية نهائية، تبرز الخطة الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعلي للإعلان والتوصل السريع إلى مدونة لقواعد السلوك. وفي المستوى الإجرائي النهائي، تشدد الخطة على الحاجة إلى آلية تسوية مفتوحة وودية ومستدامة مثل التحكيم، لتحقيق سلام حقيقي ودائم في بحر الصين الجنوبي استنادا إلى أحكام القانون الدولي.

٢٧ - وأضاف قائلا إن حكومته دعت دولة طرفا أخرى إلى تسوية منازعاتها البحرية مع الفلبين بالوسائل السلمية ووفقا لأحكام التحكيم الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ورغم ذلك، رفضت تلك الدولة دعوتها وواصلت اتباع مسار أحادي الجانب من الأنشطة الخطيرة والمتهورة والقسرية في محاولة لفرض تغيير أحادي الجانب في الوضع البحري القائم لبحر الصين الجنوبي والنهوض بموقفها إزاء ما يسمى "خط الشرطات التسع"، وهو مطلب توسعي بالسيادة التي لا جدال فيها على مجموع بحر الصين الجنوبي تقريبا، في خرق تام للاتفاقية وللإعلان معا. وتواصل هذه الدولة الطرف انتهاك الحقوق الشرعية للفلبين وباقي البلدان الساحلية المجاورة في مناطقها الاقتصادية الخالصة وأجرافها القارية، مما يصعد التوتر ويهدد السلم والاستقرار في بحر الصين الجنوبي.

٢٨ - وأضاف قائلا إن الإنجاز الأكبر لسيادة القانون يتمثل في الأمم المتحدة نفسها. فقد أنشئت هذه المنظمة لضمان احترام المساواة في السيادة بين الدول وتكريس سيادة القانون في سلوكها وفي تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وهي تشكل دعامة لقابلية التنبؤ والاستقرار في التنمية والتقدم على الصعيدين الوطني والدولي، ولمناخ من السلام

والأمن. وليس هناك دولة معفاة من سيادة القانون، بصرف النظر عن حجمها وقوتها.

٢٩ - السيدة ميليكاي (الأرجنتين): قالت إن أنشطة المنظمة المتعلقة ببناء القدرات ذات أهمية حاسمة في تعزيز سيادة القانون في عدة بلدان، وبخاصة في حالات النزاع وما بعد النزاع، حيث ينبغي أن تعطى الأولوية لتعزيز النظم المحلية للقضاء وإنفاذ القانون. كما أن من الأساسي منع الإفلات من العقاب بالنسبة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويؤدي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعد واحدا من الإنجازات الكبيرة التي حققها المجتمع الدولي، دورا مركزيا في محاربة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، ولمحاربة الإفلات من العقاب بفعالية، من الضروري تعزيز نظم القضاء والادعاء العام المحلية لأنه، بموجب مبدأ التكامل، لا تحل المحكمة محل المحاكم المحلية لكنها تؤدي دورا فرعيا. كما حقق المجتمع الدولي تقدما ملموسا في وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، يرحب وفدها بتعيين مقرر خاص معني بهذه المسألة في عام ٢٠١١.

٣٠ - وتابعت قائلة إن القدرة على اللجوء إلى العدالة تعدّ الضمانة لاحترام حقوق الإنسان، الذي لا ينفصل عن سيادة القانون. والجدير بالذكر أن الهدف ١٦ الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة يرمي إلى إتاحة اللجوء إلى العدالة لجميع الأشخاص. ومع أن وفدها مسرور بإدراج القدرة على اللجوء إلى العدالة في الهدف المقترح، إلا أنه كان يفضل هدفا أكثر طموحا يشمل جميع حقوق الإنسان.

٣١ - واسترسلت قائلة إنه كما ذكر وفدها سابقا، يعد تعزيز الديمقراطية شرطا للنهوض بسيادة القانون. وفي هذا الصدد، من المهم إبراز الدور الذي أدته آليات التكامل الإقليمي في النهوض بسيادة القانون بأمريكا اللاتينية. وتؤكد الأرجنتين من جديد التزامها القوي بسيادة القانون والنظام الدستوري والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية والسلام الاجتماعي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٣٢ - وفي الختام، أكدت أنه بخصوص تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، تضطلع محكمة العدل الدولية بدور مركزي. ومن الضروري بالنسبة للأطراف في نزاع ما التقيد عن حُسن نيَّة بقرارات المحكمة والامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد يمكنها أن تؤدي إلى استفحال النزاع. وبالإضافة إلى المحكمة، هناك عدة محاكم متخصصة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار، التي قبلت الأرجنتين بولايتها القضائية. كما ينص الميثاق على طرق أخرى لتسوية المنازعات الدولية وهي ترد في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/RES/67/1). فعلى سبيل المثال، قد يطلب إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة. ومع ذلك، لكي تنجح أي مهمة للمساعي الحميدة أو أي وسيلة أخرى للتسوية السلمية، يجب على الأطراف المعنية أن تفي بالالتزامات الواقعة على عاتقها في هذه الإجراءات. ويتعين عليها عندما تدعوها هيئات الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة، إلى التفاوض أن تفعل ذلك بنية حسنة، ويجب على الأطراف الثالثة أن تمتنع عن أي تصرف قد يعيق التسوية السلمية.

٣٣ - السيد سيلا (السنغال): قال إن سيادة القانون شرط لا بد منه لإقامة عالم يسوده العدل والسلام والوسيلة الوحيدة لتحقيق تنمية متوائمة ومستدامة. كما أنها أساس لظهور الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ومنذ أن أصبحت السنغال دولة ذات سيادة، بذلت

قصارى جهودها لإقامة دولة تحكمها سيادة القانون، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. ويعد الحوار وبناء التوافق في الآراء من القيم الأساسية المتأصلة في المجتمع السنغالي، كما هو الشأن بالنسبة للصحافة الحرة والمستقلة والمجتمع المدني النشط؛ وبالإضافة إلى ذلك، يعد الحكم الرشيد والشفافية قيما مترسخة في الدستور. وقد أنشئت مؤسسات جديدة لمكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة وتعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تشكيل لجنة وطنية لاسترداد الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة واستعادتها. وإذ تدرك السنغال أن تحقيق سيادة القانون يتطلب وجود قدرة على اللجوء إلى العدالة ووجود سلطة قضائية مستقلة، فقد قامتبوضع برنامج للعدالة المحلية، بالإضافة إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات. وتوفر مراكز المعونة القانونية معلومات عن حقوق الأشخاص وواجباتهم وقد شرعت في اتخاذ إجراءات ترمي إلى منع الجريمة وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٣٤ - واختتم بالقول إنه لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، من المهم تبادل أفضل الممارسات، مع مراعاة الحاجة إلى احترام الخصائص المميزة التي تنتج عن التطور السياسي والمؤسسي للبلدان. وتنشأ التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان في الحالات التي لا تُقام فيها العدالة وتنتهك فيها الحقوق الأساسية للإنسان وتداس كرامته. وعلى الدول مسؤولية مشتركة للعمل من أجل تعزيز أسس مجتمع يعمه السلم ويشمل الجميع وتكفل فيه سيادة القانون والعدالة والتمتع الكامل بالحريات الأساسية.

٣٥ - السيد أطلسي (المغرب): قال إن التقدم المحرز نحو التصديق العالمي على مختلف الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات يبين الالتزام التام للدول الأعضاء بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويرحب وفده بشكل خاص بانضمام أطراف جديدة إلى الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يدل على تزايد الوعي بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وآفة الإرهاب تقوضان الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وتمثل الحركات الإرهابية والانفصالية وشبكات الجريمة المنظمة تحديات كبيرة في كثير من أنحاء العالم، وبالأخص في أفريقيا، حيث تزايدت تلك التهديدات تزايدا مذهلا خلال السنوات الأخيرة، مما يهدد الاستقرار والسلامة الإقليمية لبعض الدول. والمغرب طرف في عدة معاهدات واتفاقيات وقد بدأ عملية التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى، بما في ذلك اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وقد كان المغرب من أول الموقعين على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٣٦ - واسترسل قائلا إن المغرب يبقى ملتزما التزاما قويا بتعزيز سيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي معا. ويرى وفده أن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة شرعية وتمثيلية، توفر هيكلا مناسبا للجهود الجماعية الرامية إلى بناء مجتمع دولي يقوم على أساس المساواة والسلام والأمن والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن وفده ملتزم أيضا بصيغة من صيغ التعددية تحترم قواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والسيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهي مبادئ أعيد تأكيدها في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، مما يوفر إطارا مرجعيا لتعزيز سيادة القانون.

٣٧ - وأضاف قائلا إنه من أجل بناء مجتمع دولي مبني على سيادة القانون، من الضروري إقامة مؤسسات ديمقراطية شفافة وشرعية تحظى بالمصداقية على الصعيد الوطني وقادرة على تلبية احتياجات السكان في كافة مظاهر الحياة اليومية، وتتقيد بمبادئ عدالة متاحة للجميع وفعالة ومنصفة تحمي الأفراد وتمكنهم من ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بفاعلية. وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني عملية تراكمية تسارعت في المغرب خلال العقد الماضي.

٣٨ - وأشار إلى أن المغرب سعى، منذ حصوله على الاستقلال، إلى تحسين أداء مؤسساته وتعزيز سيادة القانون في جميع جوانبها بغية تحسين الحياة اليومية للمواطنين في إطار نهج يشمل الجميع ويقوم على المشاركة. ويؤكد دستور المملكة الجديد، الذي اعتمد بموجب استفتاء في تموز/يوليه ٢٠١١، أهمية احترام حقوق الإنسان ويوسع الحريات المدنية ويعترف بالتنوع الثقافي. كما يعترف بالتزامات المغرب الدولية ويدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي على نطاق القارة الأفريقية، والتعاون دون الإقليمي على نطاق اتحاد المغرب العربي.

٣٩ - واختتم قائلا إن من أبرز الإنجازات المحققة إنشاء ديوان للمظالم وإصلاح مدونة الأسرة بهدف تحسين وضع النساء واعتماد نهج جديد لإدارة الهجرة وتسوية وضع المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وإنشاء لجنة للإنصاف والمصالحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة محكمة عليا لمحاكمة المسؤولين الحكوميين على الجرائم المرتكبة خلال أداء مهامهم والإصلاح القضائي الرامي إلى ضمان اللجوء إلى العدالة على قدم المساواة لجميع المواطنين.

٤٠ - السيد جوييني (جنوب أفريقيا): قال إن جنوب أفريقيا تعطي أولوية كبرى لتعزيز القدرة على اللجوء إلى العدالة باعتباره وسيلة لتعزيز سيادة القانون. وبوصف جنوب أفريقيا من البلدان الأصلية التي شاركت في إعداد مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، فقد أدت دورا قياديا فيما يخص ضرورة تحسين الحق في الحصول على خدمات الدفاع بالنسبة للأشخاص المتهمين المعوزين والمهمشين. ويعد وجود نظام فعال للمساعدة القانونية يوفر الحصول على محام جيد جزءا لا يتجزأ من ضمان اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة وحماية أضعف أفراد المجتمع من الاحتجاز غير القانوني أو الممتد أو التعسفي في مرحلة ما قبل المحاكمة والتعذيب والفساد والإدلاء باعترافات تحت الإكراه والإدانات غير المشروعة وغيرها من أشكال سوء المعاملة. ويتعين على الدول توفير المساعدة القانونية للفقراء والفئات الضعيفة.

٤١ - وتابع قائلا إن المؤتمر الدولي المعني بالحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، الذي عقد في جوهانسبرغ في حزيران/ يونيه ٢٠١٤، كان أول مؤتمر واسع النطاق يهدف إلى معالجة التحديات المنتصبة في مجال تطبيق الحق في المساعدة القانونية للمتهمين بارتكاب أفعال إجرامية. وقد ناقش المشاركون من ٧٠ بلدا تجاربهم في توفير خدمات فعالة في مجال المساعدة القانونية واقترحوا حلولا عملية وقابلة للتحقيق، مع التركيز بشكل خاص على ضرورة وضع استراتيجية أكثر فعالية واستدامة لتلبية احتياجات الفقراء. ويؤكد إعلان جوهانسبرغ، وهو الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر، أن المساعدة القانونية عنصر أساسي في نظام عدالة منصف فعال مبني على المبادئ الإنسانية وقائم على سيادة القانون. ويدعو الإعلان إلى دعم تطبيق المعايير الدولية القائمة وأفضل الممارسات. وتتضمن نقاط العمل قرارا بالدخول في المنتديات العالمية لنصرة تكافؤ

فرص الحصول على المساعدة القانونية ودعوة إلى إنشاء آليات للتعاون الدولي والإقليمي.

٤٢ - وأشار إلى أن القدرة على اللجوء إلى العدالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي برزا أيضا على نحو بيّن في المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة، ويشكلان عنصرا أساسيا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده بمدينة الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وسيادة القانون والتنمية متصلتان اتصالا وثيقا. ومن شأن سيادة القانون المساعدة على تحسين وضع المحرومين في المجتمع من خلال توفير الخدمات الأساسية وإعمال الحقوق الاجتماعية الاقتصادية.

٤٣ - واختتم بقوله إنه إذا كانت هناك حاجة إلى بذل جهود لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني، فبذلها على الصعيد الدولي مهم بنفس القدر. ويجب أن يكون المجتمع الدولي أيضا خاضعا لنظام يكون الجميع في إطاره خاضعا للمساءلة بموجب القانون الدولي، الذي يجب أن يطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطاره إلى قضاء مستقل. ويجب وضع المعايير الدولية من خلال نظام وعملية ديمقراطيين وتمثيليين وتشريعيين. وبينما قد يصعب التوصل إلى فهم موحد لمبدأ سيادة القانون بسبب أوجه التباين التي تَسِمالنظم القضائية للدول الأعضاء، فإن الحق في المساعدة القانونية المجانية بالنسبة للمدعى عليهم في القضايا الجنائية غير القادرين على توكيل محام هو مبدأ قانوني مقبول على نطاق واسع وعنصر أساسي في الحق في محاكمة عادلة. وتواجه جميع الدول تحديات في تطبيق الحق في المساعدة القانونية وما زال هناك الكثير مما يتعين أن تتعلمه من بعضها بعضا. ولن تتأتى للفقراء والمستضعفين القدرة الكافية على اللجوء إلى العدالة إلا إذا تكاتفت الجهود في سبيل تحقيق ذلك.

٤٤ - السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن القدرة على اللجوء إلى العدالة هي من العناصر المحورية في العمليات التي أطلقت خلال مؤتمر ريو + ٢٠. ويرحب وفده بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970)، الذي يجب أن يشكل الأساس الذي يرتكز عليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا ينبغي إعادة فتح المقترح الوارد في هذا التقرير أو إعادة التفاوض بشأنه. ويمثل الهدف المقترح ١٦، الذي يتعلق بسيادة القانون، توافقا صعبا وسيمكن من المضي قدما، مع التركيز على واحد من الأبعاد الأساسية لسيادة القانون: وهو القدرة على اللجوء إلى العدالة. وهذه المقاربة ذات صلة مباشرة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي سعت المفاوضات إلى التصدي لها.

٤٥ - وأضاف قائلا إن مفهوم القدرة على اللجوء إلى العدالة هو مفهوم مناسب بوجه خاص لمجموعة من الأهداف والغايات المرتكزة على الحقوق والشاملة اجتماعيا. وقد فضلت بعض البلدان نهجا آخر لموضوع سيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لكن هذا النهج، من وجهة نظر وفده، سيتعارض وروح مؤتمر ريو + ٢٠، الذي ركز على تحقيق التكامل بين الإدماج الاجتماعي وبين التنمية المستدامة، لا على سيادة القانون من منظور السلام والأمن. ولا شك أن موضوع السلام والأمن مهم، لكن ينبغي معالجته في مكان آخر، خاصة في مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ومن شأن أي محاولة لتغيير هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بصعوبة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والذي وردت الإشارة إليه في قرار الجمعية العامة

٦٨/٣٠٩، أن تقوض الإنجاز غير المسبوق الذي تم التوصل إليه حتى الآن.

٤٦ - واستطرد قائلا إن البرازيل من البلدان التي ثبتت في دعمها لسيادة القانون وهي على اقتناع تام بأن النهج ذات التوجه الاجتماعي، مثل تعزيز القدرة على اللجوء إلى العدالة، تؤدي على الصعيد الوطني إلى بناء مجتمعات أكثر شمولية من النهج ذات التوجه الأمني التي ترتكز على التدابير القسرية وإنفاذ القانون. وتعد سيادة القانون أداة للدول لحماية الحقوق وتعزيز المساواة في اللجوء إلى العدالة لجميع المواطنين، بصرف النظر عن الأصل أو الانتماء العرقي أو نوع الجنس أو المعتقد أو الانتماء السياسي. وليس هناك حل واحد مناسب لكل الحالات في المسائل المتعلقة بتعزيز المساواة أمام القانون وتمكين الفقراء قانونيا والمواطنة والإدماج الاجتماعي. فكل بلد يتعين عيه أن يجد نهجا مناسبا لظروفه وتاريخه وتحدياته الخاصة. والملكية الوطنية أمر أساسي لتتمكن البلدان النامية من تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية على تلبية احتياجاتها الخاصة سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٧ - واسترسل قائلا إن إتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة والتمكين القانوني أمر أساسي في معالجة الأسباب الجذرية للفقر والإقصاء والضعف، وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لرفع كافة العراقيل التي تعيق أو تمنع الأشخاص الذين يعيشون في الفقر من اللجوء إلى الإجراءات القانونية والوساطة والانتصاف. وفي هذا الصدد، سيكون من المثمر العودة إلى تقرير المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ (A/67/278)، الذي حلل العقبات القانونية وغير القانونية الحائلة دون لجوء من يعيشون في فقر إلى العدالة. وتمثل إزالة تلك العقبات تحديا تواجهه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٤٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي تشجيع الدول على توفير المساعدة القانونية المجانية والفعالة للفئات السكانية الضعيفة. فمن دون هذه المساعدة، ستكون تلك الفئات غير قادرة على ممارسة حقوقها وقد تبقى أيضا غير واعية باستحقاقاتها والتزامات الدولة نحوها. ومن الضروري أيضا تعزيز القدرة على الاستجابة لدى النظام القضائي الوطني وذلك، في جملة أمور، من خلال تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية وتقليص الأتعاب والتكاليف بالنسبة للأشخاص الذين يلتمسون سبل الانتصاف القضائي. ولمواجهة هذه التحديات، وضعت حكومته أدوات مبتكرة، بما في ذلك الأساليب البديلة لتسوية المنازعات التي تتيح إمكانية اللجوء إلى العدالة من خلال الوسائل غير القضائية. كما اعتمدت تشريعات وطبقت سياسات لتعزيز اللجوء إلى الوساطة والمصالحة، وهي طرق أسرع وأقل تكلفة لتسوية المنازعات وتؤدي إلى نسب أعلى من حيث القبول والامتثال لأنها ترتكز على مشاركة الأطراف.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٢، أقرت الجمعية العامة بأن سيادة القانون عامل مساهم في التنمية ونتيجة لها في آن واحد. ويعد الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمرا ذا أهمية حاسمة في هذا الصدد. ومع ذلك، ولسوء الحظ، تبلغ الفجوة بين المساعدة الموزعة فعليا والتمويل الرسمي الذي أعلن عنه المانحون بلايين الدولارات. وفي نفس الوقت، تتدفق البلايين نحو الميزانيات العسكرية وتطوير الأسلحة.

٥٠ - وأكد أن وفده قلق من عدم التوازن في المناقشات المتعلقة بسيادة القانون فهي لا تولي اهتماما يذكر للتنفيذ على الصعيد الدولي. وليس هناك دولة فوق القانون ودعوى الاستثناء غير مقبولة ومضرة بالنظام المتعدد الأطراف. وليست هناك دولة، مهما بلغت من القوة، معفاة من الامتثال لالتزاماتها أو في منآى عن اللوم بسبب الالتفاف

حول القانون الدولي في تأكيد مصالحها الوطنية. إن إصلاح مجلس الأمن بتوسيع نطاقه التمثيلي وزيادة فعاليته سيتيح ظروفا أفضل تساعد على إقامة نظام ينبني على احترام القانون الدولي.

٥١ - واختتم قائلا إنه بينما تزداد أهمية موضوع سيادة القانون داخل المنظمة، من المفارقات أن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه لا يزال يعاني بشكل دائم من نقص التمويل. ويجب تصحيح هذا الوضع. فهذا البرنامج يعزز التثقيف في مجال القانون الدولي، مما يدعِّم سيادة القانون ويشكل حجر زاوية للسلام.

٥٢ - السيد كاتوكا (زامبيا): قال إن من دواعي سرور وفد بلاده أن يلاحظ في تقرير الأمين العام (A/69/181) أن الأمم المتحدة تقدم الدعم الدستوري لأكثر من ١٥ بلدا. ومنذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٥٤، كان لها تأثير في تدعيم سيادة القانون عبر العالم. وقد ساعدت في إنشاء محفل جرى فيه تداول المعايير العالمية اللازمة لإقامة نظام قانوني أساسي يؤدي وظيفته. ولئن تبنت بعض البلدان النامية قوانين تعود للفترة الاستعمارية، فإن أغلب نظم العدالة التي نجمت عن ذلك تنسجم مع المبادئ العامة لسيادة القانون، التي تشمل الطابع غير التمييزي للقانون والحق في الحصول على محاكمة عادلة، وشرط عدم الإخلال بالكرامة الإنسانية الأساسية للمجرمين لدى تطبيق القواعد الجنائية عليه، ومنع استعمال التعذيب وسيلة لانتزاع اعتراف ما، وهو مبدأ يتمتع الآن بالقبول على الصعيد العالمي.

٥٣ - واسترسل قائلا إن حكومته تؤيد بقوة الالتزام بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، نفذت برنامجا معنيا بمسألة القدرة على اللجوء إلى العدالة أنشئت في إطاره مكاتب للمساعدة القانونية في جميع مراكز الأقاليم من أجل تقديم المساعدة القانونية للمهمشين. كما يضمن هذا البرنامج أيضا احترام حق الأشخاص المتهمين في محاكمة عادلة وتمثيل كاف. وتساهم محاكم المطالبات الصغيرة التي أنشئت مؤخرا في تعزيز سيادة القانون من خلال توفير سبل لإقامة العدل والإنصاف بشكل سريع، لأن المطالبين يمكنهم إقامة دعاواهم شخصيا ودون تمثيل قانوني. وقد سنّ تشريع في عام ٢٠١١ يهدف إلى مكافحة العنف العائلي وتعزيز احترام حقوق الإنسان ، وتم إنشاء عدة مؤسسات للرقابة، بما في ذلك لجنتا حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، والسلطات المعنية بالشكاوى المقدمة ضد السلطة القضائية والشرطة. وتكفل هذه المؤسسات مساءلة الموظفين العموميين والقضائيين وموظفي إنفاذ القانون وتعزز الإنصاف في تطبيق القانون.

٥٤ - وأضاف قائلا إنه على الصعيد الدولي، واصلت زامبيا المشاركة في تعزيز سيادة القانون عن طريق المساهمة بقوات وبموظفين آخرين في حالات التراع وما بعد التراع في مختلف بقاع العالم. وهي تتعهد بمواصلة تقديم المساعدة للأمم المتحدة بهدف بناء عالم عادل ومنصف يعمه الأمن والسلام ويرتكز على مبادئ سيادة القانون.

٥٥ - واسترسل قائلا إن وفده يود تأكيد الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، وهو ركيزة للسلام والأمن الدوليين، تعتمد على سيادة القانون. وبما أن المنظمة تسعى إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، يجب أن تعطي هياكلها الأساسية حرية متساوية لجميع أعضائها.

٥٦ - تولت الرئاسة السيدة ميليكاي (الأرجنتين).

٥٧ - السيد نيازلييف (قيرغيزستان): قال إن الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها حكومته لتحقيق التنمية المستدامة تنص على تشكيل دولة تحكمها سيادة القانون، بما في ذلك الوعي

بالمسائل القانونية في أوساط موظفي إنفاذ القانون والمواطنين. وقد سنت تشريعات من أجل احترام استقلالية المحاكم وتعديل القانون الجنائي وقضاء الأحداث. وأنشئ مجلس للتنسيق يعنى بحقوق الإنسان مخول صلاحيات واسعة النطاق، يشمل رؤساء كافة الهيئات الحكومية المعنية. وقد أصبح للبرلمان الوطني دور متزايد الأهمية في هذا الصدد؛ فإضافة إلى اعتماد التشريعات، فقد أصبح حاليا يشرف على تنفيذ الصكوك الدولية ويعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بحقوق الإنسان. ويرى وفد بلاده أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تدمج سيادة القانون ضمن عناصرها وتعكس أهمية البرلمانات والتعاون فيما بين البرلمانات.

٥٨ - واختتم قائلا إن قيرغيزستان تولي أهمية كبرى لدور مجلس حقوق الإنسان وقدمت ترشيحها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وهي تحث المجتمع الدولي على تعزيز دور محكمة العدل الدولية وضمان توافر موارد كافية لدعم المؤسسات والآليات المختصة في البلدان النامية.

٥٩ - السيد سينهاسيني (تايلند): قال إن بلده قد استضاف بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اجتماعا بعنوان "حوار بانكوك بشأن سيادة القانون". وقد ناقش قادة العالم والخبراء في هذا الاجتماع دور نظم العدالة النزيهة والعادلة في النهوض بالتنمية المستدامة. وخلال السنتين الأخيرتين، قدم بلده للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مشاريع قرارات بعنوان ''سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥''.

٦٠ - واسترسل قائلا إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للحرمان من العدالة بسبب الإقصاء أو التمييز. وفي بلده، بذلت الجهود من أجل نشر المعلومات حول الحق في طلب التعويض عن الضرر أو التوقيف. وترد مبادئ توجيهية واضحة لتقديم الشكاوى وطلب الانتصاف في كل مكتب من مكاتب العدالة الإقليمية. وقد تم إنشاء مركز لتقديم مثل هذا الإنصاف ويجري مراجعة وتوسيع القانون المتعلق بالتعويض والمصروفات. وتكفل لجنة مستقلة معنية بسيادة القانون وفاء جميع كيانات الدولة بالتزاماتها دون تمييز.

٦١ - وأضاف قائلا إن النساء والأطفال يواجهون تحديات خاصة في قدرتهم على اللجوء إلى نظم العدالة. وقد قامت حكومته بدور أساسي في صياغة قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٢٩. وقدم وفده، مع وفد النمسا، للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مشروع قرار بعنوان "استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" التي اعتمدتها اللجنة والتي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. والأمل معقود على أن تحمي الاستراتيجيات النموذجية الأطفال الذين لهم صلة بنظم العدالة بوصفهم ضحايا أو شهودا أو مشتبها فيهم.

٦٢ - واختتم بالإشارة إلى أن تايلند صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. كما وقعت بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، الذي تؤمل أن تصدق عليه في أقرب الآجال.

٦٣ - السيد كوغدا (بوركينا فاصو): قال إن بلده أنشأ مجموعة من المؤسسات التي تهدف إلى الحفاظ على سيادة القانون. ويستند هذا الإطار إلى نظام قانوني يحمي الحريات

الأساسية ويشجع الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٦، شرعت بوركينا فاصو في عملية لامركزية شاملة، ستسمح للسكان المحليين بتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل الحكومة وشركاؤها التقنيون والماليون على بناء القدرات ودعم المبادرات المحلية.

٦٤ - وأضاف قائلا إنه بدأ تطبيق سياسة وطنية تتعلق بالعدالة وتهدف إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية. ويجري تنظيم أيام تثقيفية بصورة منتظمة، كما تعقد مؤتمرات صحفية حول المسائل الحساسة. وتتاح معلومات عن المسائل القانونية الأساسية للجمهور، وأنشئ صندوق لتقديم المساعدة القانونية لأصحاب الدخل المنخفض. كما يتم أيضا توفير التمويل للمحامين التابعين للدولة. وتقيم منظمات المجتمع المدني مراكز لإسداء المشورة في المساعدة القانونية. وتشمل استراتيجية الأمن الداخلي للبلد أحكاما تهدف إلى كفالة التوازن بين النظام العام وممارسة الحريات الأساسية. وتعقد وزارة حقوق الإنسان دورات تدريبية منتظمة لأعضاء فريق الدفاع وقوات الأمن.

٦٥ - السيد لوغار (سلوفينيا): قال إنه من الجلي أن منع الأعمال الوحشية الجماعية ومكافحة الإفلات من العقاب يستحقان اهتماما خاصا؛ فمن المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي تطبيق جميع المحاور الثلاثة للمسؤولية عن توفير الحماية. وتبقى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية مفتاحا لتجنب الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم. ومن المأمول فيه أن تتخذ خطوات ملموسة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة من أجل تنفيذ خطة عمل "الحقوق أولاً". ومن المهم أيضا الاستفادة على نحو أفضل من سبل تسوية المنازعات المحددة في الفصل السادس من الميثاق. ويمكن لمجلس الأمن القيام بمزيد من العمل للجوء إلى محكمة العدل الدولية بهدف منع الجرائم الوحشية أو التصدي لها. ولهذا تدعم سلوفينيا المبادرة الهادفة إلى منع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن من استخدام حقهم في النقض في حالات الجرائم الوحشية. كما يسر وفده أن رئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قرر أن يدرج في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن مناقشة حول آلية لمتابعة إحالات مجلس الأمن إلى محكمة العدل الدولية.

٦٦ - واسترسل قائلا إن محكمة العدل الدولية تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ سيادة القانون. ومع ذلك، تبقى المسؤولية الأساسية عن ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية على عاتق الدول؛ ولا تتدخل المحكمة إلا عندما تكون الدول غير قادرة على محاكمة مرتكبي أشنع الجرائم، أو غير راغبة في ذلك. كما أن ثمة حاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي للمساعدة القضائية بين الدول، بما في ذلك تسليم المجرمين. وفي هذا الصدد، تعمل حكومات الأرجنتين وبلجيكا وهولندا والسنغال وسلوفينيا بغية صياغة معاهدة جديدة متعددة الأطراف بشأن تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين من أجل المقاضاة المحلية على الجرائم الدولية الأكثر خطورة.

٦٧ - واختتم قائلا إن سلوفينيا هي جهة الاتصال بالنسبة لمجموعة دول أوروبا الشرقية في التصديق على تعديلات كمبالا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان. وبهذه الصفة، نظمت ندوة إقليمية حول هذا الموضوع في عام ٢٠١٤ بالتعاون مع ليختنشتاين. ويتعين أن يسعى المجتمع الدولي إلى كفالة عالمية الانضمام إلى نظام روما، بما يشمل تعديلات كمبالا.

٦٨ - السيد إلياس فتيل (نيجيريا): قال إن هذا الموضوع له آثار واسعة النطاق بالنسبة لكل جانب من جوانب عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك حفظ السلام وإصلاح قطاع

الأمن في حالات ما بعد النزاع وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويرتبط مفهوم سيادة القانون بالمبادئ المتعارف عليها مثل احترام سيادة الدول وسلامتها واستقلالها؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في الحصول على تقرير المصير والحق في التنمية. وهو أيضا عنصر أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودستور نيجيريا.

٦٩ - واستطرد قائلا إن نيجيريا أدمجت الصكوك الدولية ذات الصلة في تشريعاتها. وطبقت الممارسات الموصى بها من خلال اعتماد تشريعات تتعلق بالحكومة المنفتحة ومكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال. وينص الدستور على وجود سلطة قضائية قوية وغير منحازة ومستقلة تنفذ قوانينها في أي جزء من البلد من جانب جميع المؤسسات والأشخاص. ولضمان الاستقلال المادي للسلطة القضائية، تدفع الأموال مباشرة للمجلس القضائي الوطني، الذي يوزعها بدوره على المحاكم. ويعرف النظام القضائي بموضوعيته وعدم انحيازه، وقراراته ضد الحكومة تنفذ بشكل روتيني. وثمة مجموعة من آليات مكافحة الفساد.

٧٠ - واختتم قائلا إن نيجيريا اتبعت باستمرار سياسة خارجية متأصلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وقد دعمت عمليات حفظ السلام وامتثلت لقرارات المحاكم الدولية، مثل حكم محكمة العدل الدولية في القضية المتعلقة بالحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. وتقدر حكومته جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية، وبخاصة خطة عمل "الحقوق أولاً".

٧١ - السيد تونلي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن أي طرائق لتناول هذا الموضوع يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة الشرعيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة وعناصر المجتمع المدني الفاعلة مثل رابطات نقابات المحامين والمؤسسات التجارية والدوائر الأكاديمية. ومن المهم أيضا السعي إلى تحقيق تقدم ملموس وتدريجي خلال المنتديات المختلفة التي نوقش فيها هذا الموضوع، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. ولذلك، ترحب حكومته بالحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية التابعة للدوائر الاستثنائية بمحاكم كمبوديا في القضية ١/٠٠٢ بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، والذي يشكل خطوة هامة نحو ضمان العدالة والمساءلة لصالح شعب كمبوديا. ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة دعم الدوائر الاستثنائية عندما تبدأ المرحلة الثانية من القضية ٠٠٢.

٧٢ - وتابع قائلا إن وفده مسرور بما أشارت إليه الفقرة ١٢ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) من أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والعالمي يعتبران أساسيين للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع. ومن الحيوي أيضا إبراز أهمية القدرة على اللجوء إلى العدالة دون تمييز. وقد أدركت الدول الأعضاء من كل مناطق العالم أهمية هذه المسألة، ويأمل وفده بأن تحتل مكانة بارزة في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٧٣ - وأضاف قائلا إن حكومته أحرزت تقدما في تنفيذ التعهدات التي قدمت خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون لعام ٢٠١٢. فقد تم توسيع قانون مكافحة العنف ضد المرأة لجعل المجتمعات الأمريكية الأصلية أكثر سلامة وحماية الضحايا من التمييز القائم على الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، وتوفير أدوات أفضل للتحقيق في جرائم الاغتصاب وزيادة قدرة النساء الفارات من العنف على

الحصول على السكن. وأطلق الرئيس مبادرات جديدة لتقليص العنف في العلاقات بين المراهقين الأخلاء ومكافحة الاعتداءات الجنسية في مجمعات الكليات.

٧٤ - وأكد أن حكومته فخورة بدعمها لمبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية والمؤتمر الدولي المعني بالحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية المعقود في جوهانسبرغ، من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي بلده، ينص قانون شركات الخدمات القانونية على تمويل المساعدة القانونية لأكثر الناس ضعفا. ويمكن للمساعدة القانونية أن تعزز السعي الجماعي نحو تحقيق العدالة للجميع على قدم المساواة وينبغي أن تتجاوز نظام العدالة الجنائية. ومن شأن المساعدة القانونية المدنية تعزيز الحصول على الخدمات الصحية والسكن والتعليم والعمل والاستقرار الأسري والرفاه المجتمعي. ومن شأنها ضمان منافع للمحاربين القدماء، والمساعدة على منع إيذاء المسنين والعنف العائلي وإتمام الأطفال دراستهم وإزالة العقبات التي تحول دون عمل الأشخاص الذين لديهم سجلات جنائية.

٧٥ - واختتم قائلا إن المساعدة القانونية لضحايا العنف العائلي تتسم بأهمية كبيرة. وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن ٣٥ في المائة من النساء عانين إما من عنف العشير أو من العنف الجنسي الممارس عليهن من أشخاص آخرين؛ وفي الولايات المتحدة، بلغ هذا الرقم زهاء امرأة واحدة من بين كل أربع نساء. وإضافة إلى كون هذا الوضع غير مقبول بطبيعته، فإن له انعكاسات صحية واقتصادية. وفي الولايات المتحدة، يتيح قانون مكافحة العنف ضد المرأة تمويل المساعدة القانونية المدنية للضحايا. وبقيامه بذلك، يساعد على منع العنف في المستقبل ويضمن صدور أوامر تضمن حضانة الأطفال ويتصدى لسرقة الهوّية وباقي أشكال الاستغلال المالي.

٧٦ - السيد ميسا كوادرا (بيرو): قال إن ممارسة الحقوق والحريات في ظل نظام ديمقراطي يتطلب نظاما قانونيا ومؤسسيا يكون فيه القادة، شأنهم شأن المواطنين العاديين، خاضعين لسيادة القانون وتوجد فيه رقابة قضائية فعالة لدستورية وشرعية أعمال السلطات العمومية. وهكذا يصبح من الممكن أن توجه الشكايات على نحو ملائم من خلال الآليات القضائية وأن يتم التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وأن يعاقب مرتكبوها وأن تسلم التعويضات عن طريق الإجراءات القانونية الصحيحة إلى جميع الأشخاص دون تمييز.

٧٧ - واسترسل قائلا إن بيرو أحرزت تقدما كبيرا في هذا الصدد من خلال تعزيز قدرة الجميع على اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك الفئات الضعيفة، على أساس عادل وشفاف وغير تمييزي ومسؤول. فعلى سبيل المثال، تكفل خدمة الدفاع العام، الموجهة إلى الفئات المنخفضة الدخل والضعيفة، الحق في معرفة الحقيقة والعدالة لعائلات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل الآليات الأخرى التوفيق ومختلف الوسائل البديلة لتسوية المنازعات. ويوجد عدد كبير من مراكز التوفيق الخاصة في بيرو، وبعضها مجاني. وبالإضافة إلى المرافق الشعبية الأخرى، يقدم مكتب أمين المظالم للمتقاضين توجيها ودعما قانونيين في حالات الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الرسمي، بينما تعالج "مراكز العدالة" حالات العنف ضد النساء والأطفال، باستخدام نهج متعدد القطاعات.

٧٨ - وختاما، أكد أن حكومته مقتنعة أن سيادة القانون والتنمية مترابطان وأن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لنمو اقتصادي مستدام يشمل الجميع، والقضاء على الفقر والجوع والتمتع الكامل

بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذلك، فبيرو ممتنة لمساعدة الأمم المتحدة في دعم نظام العدالة والإصلاح القضائي لديها، لاسيما لبرامج الدراسة والتدريب المتعلقة بحقوق الإنسان المقدمة لأعضاء سلطتها القضائية، الذين يضطلعون بدور هام في ضمان اللجوء إلى العدالة والإجراءات القانونية السليمة. ويرحب وفده بالوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي يتعين أن تكون بمثابة أساس لإدماج تلك الأهداف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٩ - السيد أوفارت (إستونيا): عبر عن تقديره للخطوات الملموسة التي اتخذتها الأمم المتحدة بهدف تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما عن طريق المساعدة التي تقدمها في الدول التي تشهد نزاعات والدول التي توجد في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، في ضمان قدرة الجميع على اللجوء إلى العدالة على نحو أكثر فعالية. ويرحب وفده بالموضوع الفرعي المعنون "تبادل الممارسات الوطنية للدول في تعزيز سيادة القانون من خلال القدرة على اللجوء إلى العدالة"، لأن مثل هذا التبادل قد يشكل مصدرا قيِّما للإلهام بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وسيادة القانون مبدأ رئيسي للحكم يضمن العدالة مع اعتبار جميع الأشخاص، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولين أمام القوانين التي تطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. ويعزز احترام سيادة القانون على المستوى المحلي التمسك بهذا المبدأ في تفاعل بلد ما مع بلدان أخرى. وعلى الصعيد الدولي، يضفي على أعمال الدول طابع قابلية التنبؤ والشرعية، ويشكل إطارا أساسيا لتصريف شؤون علاقاتها.

٨٠ - وأشار إلى أن احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يشكل شرطا مسبقا للامتثال للقيم الأساسية للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق هذه القيم دون تعزيز سيادة القانون، الذي يعتمد بدوره على تلك القيم. وتوفر سيادة القانون أساسا لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام على نحو فعال وتسوية النزاعات وبناء السلام؛ وهي تعزز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية الوطنية وتساعد بالتالي على ضمان بيئة سليمة؛ وفي نفس الوقت، يقلص وجود مؤسسات قوية ومتسقة في مجال سيادة القانون خطر حدوث المزيد من النزاعات.

٨١ - وتابع قائلا إن التشبث القوي بسيادة القانون يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وإن خير ضمان له هو الحكم الرشيد وصنع القرارات في جو من الشفافية، والحد من الفساد. وتوفر التكنولوجيا الرقمية العصرية مساعدة قيمة في بناء المؤسسات الفعالة والمسؤولة اللازمة للتنمية المستدامة. وبناء عليه، وضعت استونيا نظاما للحكومة الإلكترونية وهي مستعدة لتبادل خصائصه مع البلدان الأخرى.

٨٢ - وأضاف قائلا إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تركز على سيادة القانون والعدل والمساواة والإنصاف والحكم الرشيد والديمقراطية. وتعد سيادة القانون وسيلة لتحسين اللجوء إلى العدالة وبالتالي تعزيز المساءلة مقابل الإفلات من العقاب. وتؤيد حكومته بشدة المحكمة الجنائية الدولية وجهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتدعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى القيام بذلك؛ كما تحث الدول الأطراف على التصديق على تعديلات كمبالا للنظام الأساسي. ويتعين على البلدان، سواء انضمت إلى هذا النظام الأساسي أو لم تنضم إليه، أن تكون مثالا يحتذى في عدم الاعتداء وضبط النفس واحترام سيادة القانون.

٨٣ - واختتم قائلا إنه لا بد من وجود توازن بين سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي: ويجب كفالة المساءلة أولا على المستوى المحلي. ولهذا، فمن الضروري أن تبني الدول قدراتها الوطنية على التحقيق في الجرائم الدولية الخطرة والمحاكمة عليها، بما في ذلك إطار وضع تشريعي شامل لهذا الغرض، ودمج الجرائم المندرجة في نطاق النظام الأساسي لروما في قوانينها الجنائية المحلية ووضع برامج قوية لحماية الشهود. وسيادة القانون هي الركن الأساسي للتقدم والوسيلة الوحيدة الموثوقة لإيجاد عالم أفضل حقا.

٨٤ - السيدة زيتين أوغلو أوزكان (تركيا): قالت إن السلام والاستقرار الدوليين يتوقفان على امتثال الدول للقواعد والمبادئ المقبولة عموما، وبخاصة تلك المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات المتعددة الأطراف والقانون الدولي بشكل عام. وعلى غرار السلام والأمن، فإن التنمية وحقوق الإنسان يرتبطان أيضا ارتباطا وثيقا بسيادة القانون، التي تعد أداة رئيسية للعلاقات الدولية السلمية وأساسا لأي مجتمع يعمه السلام والاستقرار والرخاء. ويتصل احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي اتصالا وثيقا باحترامها على الصعيد الوطني.

٨٥ - وتابعت قائلة إن وفدها يقدر الدور الهام الذي تؤديه هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تعزيز سيادة القانون وكذلك الجهود ذات الصلة التي تبذلها المنظمة الدولية لتطوير القانون. وتسير سيادة القانون جنبا إلى جنب مع مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والعدالة والقانون الدولي وهي مترابطة فيما بينها ويعزز كل منها الآخر، ويجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن لحقوق الإنسان وسيادة القانون تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من أوجه اللامساواة وبناء مؤسسات تعمل بشكل جيد ومسؤولة وشفافة. وتهيئ سيادة القانون والسلام والحكم الرشيد البيئة الضرورية لكي تكون التنمية مستدامة.

٨٦ - وفي تركيا، أوجدت الإصلاحات الهيكلية فيما يخص سيادة القانون والحكم الرشيد بيئة مواتية مهدت لاستثمارات أجنبية مباشرة متزايدة ونمو اقتصادي مستدام. وعلى الصعيد الوطني، يعتبر وجود سلطة قضائية مستقلة تنفذ القوانين بناء على مبدأ المساواة أمام القانون أمرا مهما في بناء ثقة المواطنين في إقامة العدل، الذي يعد مفتاحا لبناء مجتمع مستقر يعمه الازدهار. ويعتبر اللجوء إلى العدالة، وهو الموضوع الفرعي للمداولات الحالية، ركيزة أساسية لتعزيز سيادة القانون. وقد ساعدت الإصلاحات الشاملة للسلطة القضائية التركية التي انطلقت في مطلع القرن في تعزيز استقلال تلك السلطة وحيادها وفعاليتها وخففت حجم عملها حتى تستطيع أن تضمن بشكل أفضل الحقوق والحريات الأساسية. وتركيا على استعداد لتبادل مع أي بلد مهتم أفضل ممارساتها في مجال اللجوء إلى العدالة وفي مجال سيادة القانون بشكل أعم.

٨٧ - السيد ساين (ميانمار): قال إن حكومته أصدرت عددا من القوانين من أجل خدمة مصالح شعب ميانمار بشكل أفضل وإن الكثير من القوانين المحلية القائمة توجد قيد الاستعراض في البرلمان لتعديلها ومواءمتها مع النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب. وتم مؤخرا إصدار قانون ضد غسل الأموال؛ ودخل قانون لمنع الإرهاب حيز التنفيذ؛ وأحدثت لجنة لمكافحة الفساد بعد سن قانون مكافحة الفساد. ويتمثل التطور الرئيسي الآخر، الذي يعكس التزام حكومته القوي بتعزيز سيادة القانون، في إنشاء مجلس النواب للجنة المعنية بسيادة القانون والاستقرار.

٨٨ - واسترسل قائلا إن برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تقدمها هيئات الأمم المتحدة وشركاؤها

الخارجيون تؤدي دورا أساسيا في تحسين سيادة القانون على المستوى المحلي من خلال معالجة الحاجة إلى مواءمة القوانين الوطنية مع القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية السارية. ويود وفده التعبير عن تقديره الخاص لعمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون. كما يقدم الشركاء الإنمائيون، لا سيما الاتحاد الأوروبي، تدريبا مفيدا لموظفي إنفاذ القانون ومن المؤمل أن يجري استطلاع إمكانية تعزيز التعاون في هذا الصدد مع المؤسسات والبلدان ذات الصلة.

٨٩ - وأردف قائلا إن ميانمار تدرك أن سيادة القانون وحقوق الإنسان تعزز بعضها بعضا وتساهم بطرق عديدة في تنمية البلاد وسكانها؛ وتعمل حكومته تبعا لذلك مع عدد من البلدان والمنظمات من خلال آليات "الحوار بشأن حقوق الإنسان". ومؤخرا، أعادت تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لميانمار، التي يمكن أن تقدم إليها الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٩٠ - واستطرد قائلا إن الأطر الإقليمية يمكن أن تؤدي أيضا دورا هاما في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ولسيادة الأحكام القانونية لميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا قيمة عالية في هذا السياق. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت ميانمار مؤخرا طرفا في عدد من الصكوك الدولية الهامة، بما في ذلك البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاق المعقود بين الدولة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وشرعت في عملية التصديق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

٩١ - السيد بلعيد (الجزائر): قال إن سيادة القانون على الصعيد الدولي قابلة للتطبيق على نحو متساو على جميع الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية. والدور الرئيسي للجمعية العامة في تعزيز سيادة القانون في جميع الجوانب على قدر كبير من الأهمية وينبغي تعزيزه. ولذلك، يجب أن يهدف تنشيط أعمال الجمعية العامة ومجموع عملية إصلاح الأمم المتحدة أولا وقبل كل شيء إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي؛ ويجب أن يكون من بين أهدافه الرئيسية إقامة علاقة منسجمة وأكثر توازنا بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكرر وفده دعوته إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما في ذلك توسيعه في فئتي العضوية معا وتصحيح الظلم التاريخي التي عانت منه القارة الأفريقية.

٩٢ - واسترسل قائلا إن المساواة في السيادة بين الدول تمثل أيضا عنصرا مهما في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي؛ وأي انتقائية في هذا الصدد هي عبارة عن انتهاك واضح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه. ويجب احترام وتطبيق حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير دون أي انتقائية.

٩٣ - وأضاف قائلا إن الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات، لا سيما عن طريق مواءمة نظامها القانوني الوطني مع المعايير الدولية. وأصبحت طرفا في كافة المعاهدات الدولية الرئيسية وهي تواصل إدماج أحكامها في نظامها القانوني. وفي السنوات الأخيرة، قامت بجهود هائلة من أجل تعزيز الديمقراطية وضمان القدرة على اللجوء إلى العدالة والنهوض بحقوق الإنسان وبناء قاعدة اقتصادية قوية وتلبية التطلعات الشرعية للشعب الجزائري. وفي العالم العربي والإسلامي، لدى الجزائر أكبر عدد من النساء في الجمعية الوطنية والحكومة والجيش. وفي منطقة المغرب العربي والساحل المتزايدة التوتر، تتعاون الجزائر مع

جميع جيرانها في محاربة الإرهاب وإعادة إحلال السلام والأمن داخل حدودها، مع الحفاظ على وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وتوفير الشروط الضرورية لتنمية المنطقة.

٩٤ - السيد بالد (غينيا): قال إن وفده يدرك الدور الخاص الذي تؤديه اللجنة في تحليل الوقائع وصياغة مقترحات تهدف إلى تعزيز سيادة القانون على أساس السلام والأمن سواء داخل الدول أو على الصعيد الدولي. وفي بلده، تم اتخاذ تدابير مؤسسية لتعزيز سيادة القانون. وعلى إثر إعلان سنة ٢٠١٣ "سنة العدالة" في غينيا، تم إنشاء مجلس أعلى للقضاء لضمان الحفاظ على المعايير المهنية في صفوف القضاة؛ وتم إعطاء القضاة وضعا خاصا، بما في ذلك إيجاد ظروف معيشية أفضل، قصد تثبيط الفساد وضمان استقلالهم؛ وتمت إعادة بناء أو ترميم مباني المحاكم التي دمرت خلال أحداث عام ٢٠٠٦. وفي قطاع الدفاع والأمن، تعطى دورات دراسية خاصة حول إنفاذ القانون تشمل جميع جوانب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهكذا، تم تحسين قدرة القوات المسلحة على الحفاظ على السلم والأمن، ليس فقط داخل البلد بل أيضا عبر العالم. وتوفر لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسات أخرى، دعما قيما لهذه الجهود.

٩٥ - وتابع قائلا إن سيادة القانون تتطلب أيضا اتخاذ إجراء لإنهاء الإفلات من العقاب. وتقترب التحقيقات في المجازر وعمليات الاغتصاب التي ارتكبتها بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ قوات الأمن التابعة للمجلس العسكري الذي كان في السلطة آنذاك من نهايتها؛ وتوشك التهم أن توجه وسيتم إعطاء الأشخاص المتهمين محاكمة عادلة وعلنية.

٩٦ - واختتم قائلا إن سيادة القانون تعد واحدة من القيم المشتركة للعالم؛ وتعتبر عملية متواصلة تنطوي على قبول جميع الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها على الصعيد الوطني. وغينيا طرف في الغالبية العظمى من هذه الصكوك وقد أنشأت وزارة لحقوق الإنسان بغية رصد تنفيذها. ويعيد وفده تأكيد تمسكه بمبدأ احترام السيادة والمساواة والسلامة الإقليمية لجميع الدول ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز آليات معالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ومواصلة تعبئتها.

٩٧ - السيدة شاهولا (ملديف): قالت إن دستور ملديف لعام ٢٠٠٨ يعد تتويجا لثمانية عقود من الالتزام الديمقراطي ويحدث رابطا بين تقاليد البلد التي كانت سائدة لأمد بعيد والقيم العالمية للحكم الديمقراطي. وهو ينص على الفصل بين السلط وعلى المؤسسات المستقلة والمساءلة الأفقية في ظل سيادة القانون. ومع ذلك، يتطلب الأمر الكثير من الوقت من أجل إنشاء نظام قائم على التطبيق غير العشوائي للقواعد، ومن الضروري مواصلة ترسيخ دعائم الديمقراطية. فحتى الانتخابات الرئيسية المتعددة الأحزاب الأخيرة، التي عرفت نسبة مشاركة كبيرة من الناخبين وتصويتا سلميا، كانت مجرد علامات على امتداد المسار الديمقراطي للبلد. ويجب غرس الديمقراطية في قلوب الناس وعقولهم؛ ويجب أن تبدِّل طريقة تفكير الناس وتغيِّر الإطار المعياري للمجتمع. وفي ملديف، تمضي المسؤولية الديمقراطية جنبا إلى جنب مع حقوق الإنسان الأساسية، مما يعزز التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال إنشاء بيئة مستقرة ومناخ من الثقة في صفوف الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

٩٨ - وتابعت قائلة إن سيادة القانون لا تدعم السلم والأمن فقط، بل لها أيضا آثار على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد وضعت حكومتها عددا من القوانين

والسياسات لضمان الحماية الاجتماعية الأساسية للفئات الأشد حاجة، فيما يضمن الدستور عدم التمييز ضد أي إنسان على أساس نوع الجنس أو العرق أو الإعاقة أو مستوى الدخل. وهكذا، وسعت التشريعات الأخيرة الحماية والمساعدة لتشمل ضحايا العنف الجنسي والعائلي، وذوي الإعاقة وكبار السن وضحايا الاتجار بالبشر وإيذاء الأطفال. وهكذا أوفت ملديف، وهي طرف في سبعة من الصكوك الدولية التسعة لحقوق الإنسان وكذلك في عدة اتفاقيات دولية أخرى ذات الصلة، بالتزاماتها المتعددة الأطراف. ودون وجود الإطار التشريعي اللازم لحماية أكثر الفئات ضعفا، لن تكون هناك تنمية مستدامة وبعيدة المدى.

٩٩ - واختتمت بتأكيد إرساء الديمقراطية من خلال شراكة بين الدولة ومحكوميها وبينما للأشخاص المحكومين مسؤوليات ديمقراطية، يجب على الدولة أن تضمن الشفافية: وتعد الرقابة الداخلية، إضافة إلى المساءلة الخارجية، ركيزة لسيادة القانون. وتعكس مبادرات من قبيل الاستطلاع والرقابة الداخليين لدائرة شرطة ملديف، المكملة بعمل اللجنة المستقلة المعنية بتراهة الشرطة، التزام حكومتها بهذا المثل الأعلى. ويدعو وفدها المجتمع الدولي إلى ربط الأقوال بالأفعال وضمان إدماج سيادة القانون بطريقة مجدية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.